الأنظمة الجمركية الاقتصادية

أولا: تعريفها

يعرفها "كلودبار وهنري تريمو Claude.J.BERR et Henri.TREMEAU : "الأنظمة الجمركية الاقتصادية : بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية **(بن الطيب، 2018، صفحة 530)**.

وتعرف أيضا على أنها عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية وغيرها. **(بن الطيب، 2018، صفحة 530)**

ثانيا:خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية

توجد عدة خصائص للأنظمة الجمركية الاقتصادية، و التي يمكن أن نذكر منها:

1.**الخروج عن الإقليم** :من الصورة القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي نفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تسهل عمل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية .

2. تعليق الحقوق والرسوم :وهذا الإجراء خاص لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت رقابة جمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، وهذا الحافز يمنح المؤسسة أفضلية توفير مدخراتها المالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها .

3.**الكفالة** :إن تعليق الحقوق و الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن تحتوي على ضمان الجمارك، في حالة إذ المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية كعدم احترام المدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي، هذا الضمان يحول لإدارة الجمارك les receveurs de douaneاتجاه النظام خزينة الدولة، هذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10 %من حصيلة الحقوق والرسوم. **(خضير، 2022/2021، صفحة 85)**

ثالثا:وظائف الأنظمة الجمركية

و حسب المادة 75مكرر 1من قانون الجمارك 04-17 "**تمكن الأنظمة الجمركية الاقتصادية من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى، وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها .**" **(المادة 75مكرر1من قانون الجمارك، 2017، صفحة 17)**

الفرع الأول: وظيفة النقل

في إطار هذه الوظيفة يتم ضمان نقل البضاعة من نقطة إلى أخرى داخل الإقليم الجمركي (العبور الدول)، وذلك وفق إجراءات جمركية دقيقة تجعل البضائع تحت الرقابة الصارمة قصد تفادي أي إخلال بالالتزامات أو تحويل للبضائع عن وجهتها القانونية[57].

فيتم ضمان هذه الوظيفة عن طريق نظام العبور أساسا فتنقل البضائع من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا، بحرا وجوا. مع وقف الحقوق والرسوم وكل تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي. سواء عند التصدير، الاستيراد أو الإرساليات بين المستودعات، باستثناء البضائع التالية:

- البضائع التي تحمل علامات مزورة توحي بالمنشأ الجزائري.
- الكتب، المجلات، الأفلام وكل الأشياء المضرة بالأخلاق والآداب العامة.
- المخدرات وكل المواد المهيجة الأخرى وكذا المضرة بالصحة العمومية.
- البضائع الممنوع استيرادها بصفة مطلقة مثل الأسلحة الحربية والمخدرات.

الفرع الثاني: وظيفة التخزين

يسمح نظام المستودع الجمركي بتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وتعالج وكأنها مازالت خارج الإقليم الجمركي[58] يشمل نظام المستودع الجمركي المستودعات التالية:

- المستودع العمومي- المستودع الخاص- المستودع الصناعي.

الفرع الثالث: وظيفة التحويل

تسمح هذه الوظيفة بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية وتحويل المواد الأولية والنصف المصنعة إلى منتجات معوضة قصد تصديرها، وتضمن هذه العملية عن طريق الأنظمة الجمركية التالية[59]:

- المستودع الصناعي.
- المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.
- إعادة التموين بالإعفاء.
- القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.

الفرع الرابع: وظيفة الاستعمال

حيث تسمح الأنظمة الاقتصادية في هذا المجال بتصدير البضائع أو استيرادها لإنتاج المنتجات المعوضة أو لإنجاز أعمال كبرى، أي لهدف معين ولأجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وتشمل هذه الأنظمة الاقتصادية الجمركية[60]:

- نظام القبول المؤقت. – نظام التصدير المؤقت.